

فئة اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين في لبنان؛ حرمان من الطبابة ومشاكل في التعليم وتشدد في الإجراءات الرسمية

بيروت/ أحمد الحاج

بعد عدوان العام ١٩٥٦، ومنهم من منعه نضاله المتواصل ودخوله إلى وطنه لأداء واجبه من التسجيل في وكالة الأنروا. كل هؤلاء الذين يُعدّون اليوم بحوالي أربعين ألفاً، صنّفوا ضمن فئة غير المسجلين أو ما بات يُعرف بـ «N.R.». وسوّيت أوضاعهم بالرسوم رقم ٣٠٩ العام ١٩٦٢ والرسوم رقم ١٣٦ العام ١٩٦٩، بحيث أصبح لديهم إحصاءات وسجلات محفوظة لدى الأمن العام اللبناني ومديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، ولكنهم غير مسجلين بالأنروا ولا يستفيدون من خدماتها، ومع ذلك يحصلون على وثائق مرور مدتها سنة واحدة قابلة للتجديد.

مشاكل متعددة

يعيش اللاجئون الفلسطينيون المصنّفون ضمن فئة غير المسجلين أوضاعاً مأساوية مضاعفة عن بقية اللاجئين الفلسطينيين، وإحدى أسباب هذا البؤس

اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) هؤلاء هم الفئة «R» أي المسجلين.

عرّفت الأنروا اللاجئ الفلسطيني بالشخص «الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من ١ حزيران/يونيو ١٩٤٦ حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب ١٩٤٨. وعليه فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين يحق لهم تلقي المساعدات من الأنروا هم الذين ينطبق عليهم التعريف أعلاه إضافة إلى أبنائهم». ولكن هناك فئة رفضت التسجيل في الأنروا على اعتبار أن عودتها قريبة وبالتالي فليس هناك من حاجة إلى هذا التسجيل. ومن هذه الفئة من اضطر إلى الهرب من فلسطين بعد العام ١٩٥٢ تحت ضغط القوانين الصهيونية التمييزية والاضطهاد من قبل الكيان الصهيوني، أو بحثاً عن أفراد مشتتين في العائلة. كما هُجر الكثير من الفلسطينيين

إذا كانت المخيمات الفلسطينية عاصمة البؤس والفقر في لبنان نتيجة الأوضاع المزرية والقوانين الجائرة، فإن فئة غير المسجلين «N.R.» من الفلسطينيين في وكالة الأنروا هم أكثر من يتجسّد البؤس فيهم. تاريخياً، بدأت حملات التهجير من فلسطين إلى لبنان بعد صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة بين المقاومة الفلسطينية والعصابات الصهيونية التي نجحت في العام التالي بإنشاء كيان وتشريد ما يزيد عن ٧٥٠ ألف نسمة إلى الدول العربية المجاورة. ووصل ما لا يقل عن المئة ألف فلسطيني إلى لبنان. وهذه الفئة شملها إحصاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر العام ١٩٤٨، وإحصاء الأنروا (١٩٥٢) وهي مسجلة في سجلات المديرية العامة للأمن العام اللبناني، ومديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ووكالة غوث